جمهورية مصر العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للاعلام

تقرير مراقب الحسابات
عن القوائم المالية للشركة المصرية للاقمار الصناعية "نايل سات"ش.م.م
عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١

إلي السادة / مساهمي الشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات" :

تقرير عن القوائم المالية :-

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة المصرية للأقمار الصناعية " نايل سات" (شركة مساهمة مصرية) مرخص لها بمزاولة النشاط بنظام المناطق الحره و تخضع لأحكام القانون رقم (٨) لسنة١٩٩٧ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية :-

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلا وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ علي رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامه ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات :-

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي علي هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول علي تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة . وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية . وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها علي الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة . وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قُدمت به القوائم المالية.

وإننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا علي القوائم المالية . وصلى

اساس الراى المتحفظ

- عدم تضمين حساب الاصول بنحو ٥٥٠ ألف يورو المتمثله فى القيمه التقديريه الاوليه للتكاليف اللازمه لفك وازاله القمر ٢٠١ التى تستهلك على مدار العمر الانتاجى الافتراضى المتبقى له طبقا للماده ١٦بند ج من معيار المحاسبه المصري رقم (١٠) الخاص بالاصول الثابتة و اهلاكاتها حتى لايتم تحميل قائمه الدخل عند نهايه العمر التشغيلى للقمر بكامل قيمة التكلفه .

نوصى بضروره اتخاذ اللازم نحو التصويب

- تبين قيام الشركة بإحلال أنظمة مختلفة ضمن بند أجهزة و معدات خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٠ بلغ ما امكن حصره منها نحو ١٤مليون دولار و ذلك في ظل سياسة الاحلال والتجديد التي تنتهجها الشركة لكل انظمتها دون استبعاد تكلفة الانظمة القديمة التى تم استبعادها من التشغيل وهو ما يعد تباطؤ في تحديد مصير تلك الاجهزة و اتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوصها فضلا عن عدم وجود مخزن للأصول المكهنة و هو ما نتج عنه عدم قيام الشركة باستبعاد أى اصول ثابتة إلا عند بيعها كخردة او التخلص الأمن منها عن طريق هيئة الاستثمار و هو ما لا يتفق مع الفقرة ٦٧ من معيار المحاسبة المصرى رقم١٠ الخاص بالاصول الثابتة و اهلاكاتها و هو ما ظهر جليا فى العديد من محاضر الجرد بالشركة
يتعين العمل علي حصر كافة الحالات المماثلة و اتخاذ الخطوات اللازمة حتى يتم استبعادها من الاصول الثابتة واعمال أثر ذلك علي الحسابات المختلفة و ذلك طبقا لما ورد بالفقرة٧٠ من المعيار المحاسبى المصرى رقم ١٠ الخاص بالاصول الثابتة و اهلاكاتها..

- تضمن حساب الاصول بند المبانى نحو ١٨,٦٦٥الف دولار مبنى خدمات البريفاب (سابق التجهيز) متهالك و منتهى الصلاحية ومطلوب الازالة و لم يتبين لنا سبب تهالكه او لاى درجة وصلت حالة التهالك و الاجراءات الخاصة بالتعامل مع هذا المبنى
يتعين تشكيل لجنة فنية لدراسة حالة المبنى و الاخطار المترتبة على وجوده واجراء القيود المحاسبية اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه اعمال اللجنة خاصة فى ظل قيام الشركة باحتساب الشركة نسبة اهلاك السنوى بنحو ٢% فقط كالمبانى الخرسانية

- عدم تضمين كل من حسابي العملاء و تأمينات للغير بمبلغ ما امكن حصره نحو ١,١١٢ مليون دولار قيمه تأمين او فروق تأمين لم تسدد لبعض العملاء حتى ديسمبر ٢٠٢٠ وذلك نتيجه عدم قيام الشركة بإجراء القيود المحاسبية الخاصة بإثبات المديونية المستحقة على بعض العملاء نتيجة عدم سداد التأمين المستحق عليهم .

يتعين سرعة مطالبة العملاء بسداد باقى التأمين المستحق عليهم واجراء القيود المحاسبية لاظهار مديونية العملاء على حقيقتها.

- تضمن حساب الارصدة الدائنة الشاذ بلغ ما امكن حصره نحو ٥٧٠ الف جنية مصرى تمثل عمليات شراء تم تعليقها لعدم ورود فواتير الشراء او عدم استرداد ضريبة المبيعات (ضريبة القيمة المضافة) من الموردين معلاه منذ عدة سنوات ولم يتم تسوية هذه المبالغ حتى تاريخ الفحص و هو ما منع ادراج تلك المبالغ على حساباتها المختصة سواء كمصروفات او اصول او مخزون و ما استتبعه ذلك من تاثير على ارصدة الجرد للاصول والمخزون .
يتعين حصر جميع الحالات المماثلة والعمل على تسويتها واجراء ما يلزم من تصويب.

- عدم تنفيذ المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون التأمين الصحى الشامل) وكذا المادتين الرابعه والخامسه من اللائحة التنفيذيه للقانون سالف الذكر والتى جاء بها ضمن مصادر التمويل ٠٢,٥ % (اثنين ونصف فى الالف) من جملة ايرادات الشركات أيان كان طبيعتها والنظام القانونى الخاضعة له والمنشات الفردية والهيئات العامة الاقتصادية والمهنية اعتبارا من ٢٠١٨/٧/٨

يتعين الالتزام بنص القانون المشار الية واجراء مايلزم من تصويب .

- عدم قيام الشركة بتكوين مخصص ضريبة القيمه المضافة حيث صدر القانون بدءاً من عام ٢٠١٥ تضمن قائمة للسلع والخدمات المعفاة من الضريبة على سبيل الحصر ولم يتضمن نشاط الشركة طبقا لما جاء بمحضر مجلس الاداره رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣٠.

نوصى بضرورة اجراء التسويات التصويبية اللازمة لما لها من تاثير على قائمة الدخل

الرأى المتحفظ:-

وفيما عدا ما تقدم ، وإذا ما أخذت التسويات المحاسبية والملاحظات الواردة بالتقرير ، فإن القوائم المالية للشركة تعبر عندئذٍ بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشـــركة المصرية للاقمار الصناعية " نايل سات" (شركة مساهمة مصرية) فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العـــلاقة .

و مع عدم اعتبار ذلك تحفظا:

- وجود العديد من الحيزات الغير مستغلة سواء على القمرالمصرى ٢٠١ او المؤجرة على القمر يوتلسات وعلى الرغم من ذلك تعاقدت الشركة مع شركة يوتلسات لايجارعدد ٥ قنوات فضائية بتكلفة بلغت نحو٢,٢ مليون دولار سنوياً بدأت العمل اول قناتين منهم اعتبارا من ٢٠١٥/١٠/١ و ثانى قناتين فى ٢٠١٦/١٠/١ و قد بدأت القناة الخامسة فى ٢٠١٧/١٠/١ و نشير فى هذا الصدد لزيادة تلك الحيزات غير المستغلة من عام لآخر.

نوصى بضرورة العمل على الاستغلال الامثل للحيزات المتاحة.

- عدم تحقيق عوائد تشغيل لقنوات ka band نتيجة عدم تأجيرها خلال عام ٢٠٢٠ حيث بلغ عائد التشغيل المحقق خلال الفترة منذ اطلاق القمر ٢٠١ فى٢٠١٠/٨/٤حتى٢٠١٩/١٢/٣١ نحو٢,٩٥٢ مليون دولارمقابل تحمل الشركة نحو ١٧,٩ مليون دولار تكلفة تشغيل خلال ذات الفترة بما يغطى نحو٨,٥ % من التكلفة الاستثمارية عن تشغيل القنوات البالغة نحو ٣٤,٦٠٤مليون دولارعلى الرغم من مرور نحو ٥٦% من العمر الانتاجى للقمر المقدر بنحو ١٨ سنه. و هو ما ترتب عليه استمرارعدم مناسبة عوائد تشغيل قنواتka band مع التكلفة الاستثمارية للتشغيل

ونوصي بإتخاذ مزيد من الخطوات و الاجراءات الاكثر فاعلية نحو تسويق تلك القنوات بالشكل الذي يعود بالنفع علي الشركة عصام

- تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو ٩,٩٧٣ مليون دولار تمثل مدفوعات مقابل حقوق ترددات وذلك لتحقيق المردود الإقتصادى من الإستثمار فى القمر المصرى الجديد نايل سات (٣٠١) وقد ابدينا عدة ملاحظات عليها تم ابلاغها ضمن التقرير التفصيلي المُبلغ للشركة برقم (٤٤) بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٢

يتعين بحثها ودراستها واتخاذ ما يلزم نحوها

- بلغ رصيد العملاء المدين نحو ٥٢,٠٥٩ مليون دولار يتضمن نحو ١٧ مليون دولار (ما امكن حصره) مديونيات متوقفه منذ عده اعوام سابقة وصدر فى بعضها احكام قضائية لصالح الشركة ولم يتم تنفيذ بعضها لوجود العميل خارج البلاد والبعض الاخر لوجود شرط التحكيم الدولى ضمن بنود العقد .

نوصى بضرورة العمل على تحصيل تلك المديونيات وكذا الحصول مستقبلاً على كافة الضمانات اللازمة لحفظ حق الشركة تجاه عملائها خصوصا فى ظل عدم جدوى الحصول على احكام مع عدم القدرة على تنفيذها.

- تضمن رصيد حساب المدينون والحسابات المدينة الأخرى مديونيات مرحلة منذ سنوات مالية سابقة يرجع بعضها لعام ٢٠٠٠ منها نحو ٢٥٨ آلف دولار مديونية اسهم غير مسددة لبعض المساهمين (لعدم تطبيق المادة رقم ٩ من النظام الاساسى للشركة فى حينه)

يتعين العمل على سرعة اتخاذ اجراءات تحصيل تلك المديونيات

- تضمن الحساب نحو ٧٣٠,٨٧٥ الف جنية منها نحو ٤٨٣ الف جنية مرحلة من سنوات سابقة قيمة اعمال الامن والحراسة لمحطة الكهرباء طرف كل من مدينة الانتاج الاعلامى والهيئة الوطنية لاعلام طبقا للا تفاق المبرم بين الاطراف الثلاثة

يتعين إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ

- تلاحظ وجود انخفاضات متتالية فى ايرادات النشاط المحققة بالشركة على مدار االخمس سنوات الماضية بنسب تتراوح بين ٧% و ١٠% الامر الذى ترتب عليه انخفاض صافى الربح خلال نفس الفترات السابقة .

يتعين دراسة اسباب هذا الانخفاض مع بذ ل المزيد من الجهد لزيادة تلك الايردات.

- تحمل الشركة لتكلفة واعباء كبيرة بنحو ٧٠% من اجمالى مصروفات الشركة السنوية نتيجة استئجار قنوات قمرية على اقمار اخرى و قد تبين بشأنها ما يلي :

- ان عقود التأجير تم ابرامها لمدد طويلة الأجل يصل مدة بعضها من ١٢ إلى ١٦ عام ومعظمها غير قابل للألغاء . وان الشركة تتحمل تكلفة كبيرة (غرامة الغاء مبكر) فى حالة طلب الالغاء المبكر .
- وبمراجعة نسب الإشغال الواردة لنا من الشركة خلال عام ٢٠٢٠تبين وجود العديد من القنوات القمرية الكاملة وبعض الحيزات من قنوات قمرية أخرى غير مستغلة وان عدم الإستغلال المشار إليه فى زيادة مستمرة من فترة لأخرى نتيجة قيام بعض العملاء بتخفيض الحيز المؤجر لهم أو الإلغاء المبكر لعقودهم

- كما تلاحظ ان تاريخ انتهاء التعاقد لعدد ٢٩ قناه قمريه المستأجره اولا ينتهى فى اكتوبر ٢٠٢١ وان التاريخ المحدد للانتهاء من تصنيع و إطلاق القمر الجديد (نايل سات ٣٠١) ابريل ٢٠٢٢

- بمقارنة القيمة الايجارية المسددة بالعائد المحقق من تلك القنوات خلال عام ٢٠٢٠ تبين ان القيمة الايجارية المسددة تفوق العائد المحقق وان الشركة تقوم بسداد إيجار القنوات القمرية بالكامل باليورو فى حين أن معظم عقود الشركة مع العملاء بالدولار الأمر الذى قد يعرض الشركة لمخاطر تقلبات اسعار العملة.

نوصى بضرورة تنشيط اجراءات التسويق لإستغلال تلك القنوات والحيزات الغير مستغلة لتحقيق العائد المرجو للشركة وزيادة إيراداتها مع دراسة امكانية اعادة التفاوض مع الشركة المؤجرة بشان تخفيض القيمة الايجارية للقنوات الشاغرة و دراسة عدم إبرام عقود غير قابلة للإلغاء لتأجير قنوات قمرية أخرى

- تضمنت الاصول الثابتة بند الاراضى (ايضاح رقم ٥) قطعة ارض كانت الشركة قد اشترتها من ا تحاد الاذاعة والتليفزيون بموجب عقد ابتدائى مؤرخ فى ١٩ مارس ٢٠٠٨ وتم الانتهاء من تسجليها نهائيا بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١٢ ومستخرج عنها شهادة سلبية بعدم التصرف حتى ٢٠٢١/١١/٣٠

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :-

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفى بالغرض وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الادارة المعد وفقا لمتطلبات القانون ١٥٩لسنه١٩٨١ و لائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة و ذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات فى الدفاتر.

تحريرا فى ٢٠٢١/٣/ ١

مدير عام
نائب مدير الإدارة
محاسب / عصام شكرى دسوقى

وكيل الوزارة
النائب الأول
محاسب / حازم محمود حسين

وكيل الوزارة
القائم بأعمال مدير الإدارة
محاسب / محمد عبد العاطى محمد